١٥٧/٣٥ ـ التسلح النووي الاسرائيلي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧١/٣٣ ألف المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التعاون العسكري والنووي مع اسرائيل ، وقرارها ٨٩/٣٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن التسلح النووي الاسرائيلي ،

١ ـ **تحيط علماً** بالتقرير المرحلي الذي قدمه الأمين العام عن أعمال فريق الخبراء المكلف بإعداد دراسة عن التسلح النووي الاسرائيلي[٧٩] ،

٢ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يواصل بذل جهوده في هذا الشأن وأن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ؛

٣ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين البند المعنون " التسلح النووي الاسرائيلي " .

الجلسة العامة ٩٤
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

١٥٨/٣٥ ـ تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون " تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي " في تقرير الأمين العام[٨٠] الذي أعد بمساعدة فريق الخبراء الحكوميين عن تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي ،

وإذ تحيط علماً بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي[٨١] وبالدور الهام الذي يؤديه في توطيد السلم والأمن وتشجيع التعاون فيما بين الدول على أساس مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء قد التزمت بتنفيذ أحكام الاعلان ومبادئه وساهمت في ذلك بصورة نشيطة ،

وإذ تشعر بانزعاج بالغ لتصاعد الأعمال التي ترتكب انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ والأحكام الواردة في الإعلان ، باللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها ، والتدخل عسكرياً ، والاحتلال العسكرى ، مما يؤدي إلى انتهاك السلم وتهديد السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار وجود الأزمات وبؤر التوتر ، وظهور صراعات جديدة فيا بين الدول تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، ومواصلة وتصعيد سباق التسلح ولاسيا سباق التسلح النووي ، وتزايد النفقات العسكرية ، وانتهاج سياسة تقوم على التنافس والمواجهة والصراع لتقسيم العالم إلى مجالات نفوذ وسيطرة ، واستمرار وجود الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية بجميع مظاهرها **والفصل العنصري** ، وزيادة تفاقم الحالة الاقتصادية الدولية واتساع الثغرة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وكلها أمور لا تزال هي العقبات الرئيسية أمام تعزيز السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تلاحظ أن مجلس الأمن يعجز بصورة متزايدة عن العمل وفقاً للولاية التي ناطها به الميثاق ، وأنه في حالات عديدة طلب إلى الجمعية العامة ، في أثناء الدورات الاستثنائية والاستثنائية الطارئة ، النظر في المشاكل الدولية الخطيرة التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين أو تهددها ،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق أن عملية تخفيف حدة التوترات الدولية ، التي نشأت في خلال العقد الذي انقضى منذ اعتماد الاعلان ، قد ظلت محدودة في نطاقها وفي تطبيقها الجغرافي معاً ، ولاقت نكسة خطيرة ،

١ ـ **تؤكد رسمياً من جديد** ، في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للأمم المتحدة والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي ، الصحة العالمية وغير المشروطة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، كأساس للعلاقات فيا بين الدول ، بصرف النظر عن حجمها ، أو موقعها الجغرافي ، أو مستواها الإنمائي ، أو نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العقائدية ، بوصف ذلك سبيلاً أساسياً لضمان السلم والأمن الدوليين ؛

٢ ـ **تدين بقوة** أي انتهاك للميثاق ، ولاسيا مبادئه المتعلقة بسيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ، ولما للشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية أو العنصرية والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية من حق ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال تحقيقاً لمصيرها القومي وفقاً لأمانيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية ، وذلك عن طريق استخدام القوة أو التدخل بصورة عسكرية ، أو بوسائل أكثر

---

(٧٩) A/35/458 .

(٨٠) A/35/505 و Add.1-3 .

(٨١) القرار ٢٧٣٤ (د ـ ٢٥) .

دهاءً ومكراً تقوم على التخريب وزعزعة الأوضاع، أو بأي شكل آخر من أشكال الضغط السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو النفسي أو المالي أو العقائدي :

٣ ـ **تحث** جميع الدول على الوفاء بدقة، في علاقاتها الدولية، بالتزاماتها بموجب الميثاق، وأن تنفذ باستمرار، تحقيقاً لهذه الغاية، مبادئ وأحكام الإعلان :

٤ ـ **تثني** على جميع جهود الدول الأعضاء الرامية إلى توطيد الأسس السياسية والقانونية التي يقوم عليها تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعايش السلمي فيما بين الدول على أساس الميثاق، وخاصة الجهود المتعلقة بتعزيز مبادئ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل، وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، تلك الجهود التي سيساهم إتمامها في موعد مبكر في تعزيز السلم والأمن وفي توثيق أواصر التعاون الذي يعود بفائدة متبادلة والعلاقات الودية فيما بين الدول :

٥ ـ **تدعو مرة أخرى** جميع الدول إلى رفض تأييد أو تشجيع أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول لأي سبب كان، ورفض الاعتراف بالحالات التي تنشأ نتيجة للتهديد بالقوة أو استخدامها ضد أي دولة عضو :

٦ ـ **تحث** جميع الدول، وخصوصاً الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، على أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون حدوث مزيد من التفتت أو التمزق لعملية الانفراج، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل قد يزيد الحالة الدولية تفاقماً، ويعرقل حل الأزمات وتصفية بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم ويعوق تنفيذ المقررات والتوصيات المتخذة في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة[٨٢] بشأن وقف سباق التسلح وعكس إتجاهه، ولاسيما سباق التسلح النووي، وهي كلها أمور جوهرية لصيانة السلم والأمن الدوليين :

٧ ـ **تؤكد من جديد** المقرر الذي اتخذ في دورتها الاستثنائية العاشرة وبمقتضاه طلبت إلى مجلس الأمن اتخاذ خطوات فعّالة، كلما كان ذلك مناسباً، للحيلولة دون إحباط هدف جعل افريقيا منطقة لانووية[٨٣]، وتلاحظ بجزع أن القدرة النووية لجنوب افريقيا تشكل خطراً جسيماً على أمن الدول الافريقية وعلى السلم والأمن الدوليين :

٨ ـ **تعرب عن ارتياحها** لأن عملية إنهاء الاستعمار تقترب من نهايتها وتؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب الخاضعة للنظم الاستعمارية أو العنصرية والسيطرة الخارجية والاحتلال الأجنبي لتحقيق تقرير المصير والاستقلال، وتحث الدول الأعضاء على أن تزيد من دعمها لهذه الشعوب ولحركات تحريرها الوطني، وتضامنها معها، وعلى أن تتخذ تدابير عاجلة وفعّالة لانجاز تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بسرعة[٨٤] :

٩ ـ **تؤكد من جديد** مقاصد إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم[٨٥]، وتثني على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول البحرية الرئيسية المستخدمة للمحيط الهندي لقرارهم الاشتراك في **اللجنة المخصصة** للمحيط الهندي الموسعة، بغية الإعداد لمؤتمر المحيط الهندي المقرر عقده في كولومبو في عام ١٩٨١[٨٦] :

١٠ ـ **تشيد مرة أخرى** بعقد مؤتمر مدريد للأمن والتعاون في أوروبا، وتعرب عن الأمل في أن يسفر عن زيادة تعزيز أمن وتعاون دول أوروبا في جميع المجالات، بما في ذلك خفض التسلح والقوات المسلحة، ووقف سباق التسلح في الميدانين النووي والتقليدي على السواء، فيسهم بذلك في الإبقاء على عملية الانفراج في أوروبا، وتعزيزها وفي سلم العالم واستقراره :

١١ ـ **تحث** جميع الدول على التعاون في الجهود الرامية إلى تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون على أساس مبادئ التساوي في الأمن، والسيادة، والاستقلال، والسلامة الاقليمية، وعدم التدخل، وعدم انتهاك الحدود الدولية، وعدم استخدام القوة، وحل المنازعات بالطرق السلمية، واحترام السيادة على الموارد الطبيعية، وما للشعوب الخاضعة للنظم الاستعمارية أو العنصرية أو الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الأجنبية من حق، غير قابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال :

١٢ ـ **ترى** أن تحقيق تقدم حقيقي في سبيل إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد والتعجيل بتنمية البلدان النامية قد أصبحا عنصراً رئيسياً من عناصر قيام عالم يظلله السلم والأمن، وتعرب عن الأمل في أن تفضي المفاوضات العالمية إلى تحقيق انتعاش كبير في الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية :

١٣ ـ **ترى أيضاً** أن ما تشهده الحالة الدولية من تدهور راهن يستلزم وجود مجلس أمن فعّال، وتؤكد تحقيقاً لتلك الغاية

(٨٢) انظر القرار د إ ـ ٢/١٠.

(٨٣) **المرجع نفسه**، الفقرة ٦٣ (ج).

(٨٤) القرار ١٥١٤ (د ـ ١٥).

(٨٥) القرار ٢٨٣٢ (د ـ ٢٦).

(٨٦) انظر القرار ١٥٠/٣٥ أعلاه.

الحاجة الماسة للغاية إلى دراسة جميع الأجهزة القائمة بغية تعزيز سلطة المجلس وقدرته على إعمال قراراته وفقاً للميثاق، وإمكانية عقد اجتماعات دورية للمجلس على المستوى الوزاري أو على مستوى حكومي أعلى من ذلك في حالات محددة للنظر في المشاكل والأزمات القائمة، أو التدابير التي تمكّن المجلس من القيام بدور أكثر نشاطاً في الحيلولة دون وقوع الصراعات المحتملة، واستعراض ذلك كله؛

١٤ ـ **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام[٨٠] وتحث جميع الدول الأعضاء، في ضوء الدور الهام الذي قام به الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي في الحياة الدولية منذ اعتماده، على أن تساهم في تنفيذ جميع أحكام الإعلان التي لم تنفذ بعد، وبخاصة تلك الأحكام المتصلة بتعزيز قدرة مجلس الأمن على ممارسة مسؤوليته بموجب الميثاق؛

١٥ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى مجلس الأمن وتدعو المجلس إلى أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين عن الخطوات المتخذة بشأن تنفيذ أحكام الفقرتين ١٣ و١٤ أعلاه؛

١٦ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والثلاثين البند المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي".

الجلسة العامة ٩٤
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠